

السمار والكبان والشبه الما كان حليته الملك يجوز بيعه بحسن الحلية : والثالث  
 حيز الكهنة وفي ثلاث مسائل وصححنا حجة القمار وحمل الجاذبة الرينة ومعاذلة المخلقة  
 المخل فبالبيع وهو فعليل يبيع الكحل بشفوة منه أو يشقو به الشراء عنرا شتمت  
 وكان التصرف غيره : وفيه اشتقنا الأركمال من الشبهة : وفيه الرابعة تكون  
 المالك كمال فالبيع اشتمل على الأزالة على الثلث ببيع افعال الأذبح لغيره أو بعه  
 الثلث وذلك فبمنته على الثلث ببيع الأذبح لا يبيع ببيع وفعل يكون ذلك الأذبح بغيره  
 وفعل في جميعه لغز البنت أن يسهو الثلث أو يسهو ببيع وفعل من الأوثان له حكمه وبيع  
 بكل ماله وحكم الوارث المبيعول حكم الموقوف وللغاية المالا وصححنا به لا يبيها الأذبح  
 أبيع به في ماله أما العفراء أو ما يبيع به الأقالم فيه فلا يبيع الوصية كما يتلخصه واختلف  
 المالك من عيم وصنعه هل يبيح عيم الفوق وتخل للفقراء والأشياء مما سئل على الفقهاء أو يكون  
 مقدورة على البوم الأكل ثم وارتا جمعوا فيصرونه عنه فالأصل أن يبيع المالا الفهمي لغيره  
 ببيع من صفة لا يبيع إلا ما حمله الثلث أن يكون له وارث يبيع من ماله كله وبما يتلخص  
 وأما ابن ابراهيم فإنه كان له من حمله الثلث في المال الكثر كموثقة المالا الوصية  
 كله ولا وارث له حكم الوارث على الثلث وفعل يجوز وهذا كله المالا الكثر للثمنين  
 بيت المال أو الكنت الوصية وفعل يكون الموصية الثلث والباقي للفقراء وفعل  
 يبيح أو هل للمال اجازتها كالأوثان فوكان في فعل شذوذ الوصية ببيع البيع ولا حل  
 فوكان في أصل المسئلة هل بيت المال وارث كغيره أو حلال غيره لنا قول النبي عليه السلام إن  
 الله اعلمكم كع ثلاث اشياء الحكم للثمن المتعتم ولم يجعل لغيره الثلث وهو علم يبين  
 له وارث وفعل الأوثان له وبالقبس ببيع من له وارث كان بيت المال وارثه جعل صم جانا الأوثان  
 ومن أتى له شيا حكمته والوصية أتلا في علمه وإنما يفتل كالأوثان لأن الوصية  
 على خلافه لا تطل لهما فيما بقى للموت بثلثه وفيه الثلث يبيع على مقتضاه ببيع الوارث ولقول  
 النبي عليه السلام أنا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه وهو أعلم أهكم فيكون  
 المراد بيت المال وهو المخلوق وكان بيت الميم إذا أوسع من العفراء أن التزويج والبيضاء  
 والصبيان ثم توزوا لا يفعلون فالبيع ممن يعقل أو يوزون من قول الأوثان له انفس له  
 الأمل التي تجوز فعل النبي عليه السلام الثلث والطلب حكمه المالا ببيع ووثقنا العفراء  
 للورش المتفرد جعل المصح معالجة الورثة بحسنة الأوثان : جوز الزيادة ولا يبيس ماله مستحق  
 محض ببيعه حيث شئت كما يبيح وكان رأينا أن يبيع من عيم ببيع الوارث عيم أنه  
 معمول به وكلفته محمل بها فيكون بيت المالا عيم وارث بل يتلخص المالا له صلح  
 كالفقهاء المجمعون بها لأن بيت المالا بخلافه التزل من حبيبه بلو كان وارثه فمتصح

Copy